النظام السياسي في مصر واشكالية العلاقة مع جماعة الاخوان المسلمين

أ.م.د.نادية فاضل عباس فضلي*

الملخص:

لقد مثلت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مستقبل مصر الجديد بعد ثلاث عقود من حكم الرئيس " محمد حسني مبارك" الذي شهد في العقد الاخير من حكمه حالة من التراجع في جميع المجالات وخاصة الاقتصادي اذ انهار الوضع الاقتصادي مع انتشار الفساد في جميع مفاصل الدولة وتقييد للحريات والتعبير عن الرأي مما افرزت هذه الثورة التي انجبت جيل شبابي واعي تضمن تيارات فكرية وسياسية من اجل منع التمديد لمبارك والتوريث لابنه ورفعوا شعار لا للتوريث، ولكن شأنها شأن الثورات التي تحدث لابد من ظهور عقبات فضلآ عن تسلق ناس وفئات تركب الموجه الثورية وتحول مكتسبات الثورة لصالحها وتقصي الاخرين وهذا ماحصل عندما استولى الاخوان المسلمين على مقاليد السلطة وقاموا بمصادرة الحقوق والحريات فضلاً عن اخفاقهم في ادارة الدولة ، الى ان جاء التصحيح بثورة مضادة ووصول الرئيس الحالي " عبد الفتاح السيسي "الى السلطة ".

Abstract:-

The revolution of ٢٥ January ٢٠١١ represented the future of the new Egypt after three decades of the rule of ousted President Mohamed Hosni Mubarak, which witnessed in the last decade a state of decline in all areas, especially the economic as the economic situation collapsed with the spread of corruption in all joints of the state, But like the revolutions that occur there must be obstacles, rather than climbing people and categories riding the revolutionary wave and turning the gains of the revolution in their favor and the search for others. This happened when the Muslim Brotherhood took over. And seized the rights and freedoms as well as their failure to run the state, until the correction came counter-revolution and the arrival of the current President, "Abdul Fattah al-Sisi" to power.

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد ، drnadia١٩٢٧@gmail.com

المقدمة :

شهدت مصر منذ احداث الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية في بعض الدول العربية في العام ٢٠١١ تغيرات كبيرة في طبيعة عمل النظام السياسي فالمرحلة التي تلت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ اختلفت جذرياً عن مرحلة حكم الرئيس "حسني مبارك" و ذلك باستلام جماعة الاخوان المسلمين لمقاليد السلطة في بلد تسوده التوجهات العلمانية على الاغلب ، مما ادى الى وقوع اخطاء جسيمة ارتكبها النظام الجديد المتمثل بحكم جماعة الاخوان ، و اصبح من جانب اخر مد جماهيري، قاده الشباب الثوري والقوى المناهضة لجماعة الاخوان في مصر وانطلاق ثورة ٣٠ يونيو التي اطاحت بنظام الاخوان ، ومن هنا المنطلق نرى وجود اشكالية كبيرة في صعود الاخوان للسلطة، والفرضية التي انطلقنا منها ان تجربة صعود الاخوان المسلمين الى السلطة في مصر لم تكن ناجحة بالقدر الذي يؤلهم للاستمرارية في ممارسة السلطة وهذا الاخفاق شكل نهاية سريعة لحكمهم وتم استخدام التحليل النظمي لدراسة البحث وعليه سيتم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث ومقدمة وخاتمة حيث تناول :

المبحث الاول: المنطلقات الاساسية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

المبحث الثاني :النظام السياسي في مصر تحت حكم الاخوان المسلمين

المبحث الثالث: النظام السياسي في عهد السيسي و علاقته مع جماعه الاخوان المسلمين بعد ثوره ٣٠ يونيو ٢٠١٢.

الخاتمة

المبحث الاول

المنطلقات الاساسية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

لقد بدأ المشهد السياسي والمجتمعي والعسكري معقداً في الواقع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، اذ كانت اثارة قضية التوريث من قبل النظام الحاكم الشارع المصري مابين مؤيد ومعارض في ظل اوضاع سياسية غامضة بشأن من سيتولى الحكم في مصر بعد الرئيس "حسني مبارك" مع وجود مستويات عالية من الفساد يقوده رجال السلطة والاعمال على حد سواء و تنامي الاعتقالات الامنية ووصولها الى حد لايحتمل نتائجه واضحت اشبه بالغليان الشعبي.

لقد انتهج النظام السياسي في مصر نهجاً يقوم على منح مساحة محدودة من حرية الحركة لقوى المعارضة في العمل السياسي ، بالاضافة الى منح هامش من حرية الرأي ولكن بحدود ليقوم هؤلاء بالتعبير عن ارائهم المنتقدة والمعارضة للنظام ، وقد وفر هذا المنهج مزايا للنظام اذ اضفى وجوده قدراً من الشرعية واظهره امام العالم و كأنه راعي للديمقراطية في بلد عانى لعقود من حكم استبدادي بالاضافة الى تمكنه من تسويق نفسه للغرب على انه الخيار الافضل لمصالحهم وانه البديل الوحيد عن سيطرة قوى اسلامية متطرفة على مقاليد الحكم ، كما اوجد هذا المنهج اليات لتنفيذ الغضب الشعبي مما ضمن للنظام الابقاء على مستويات معتدلة لاتصل الى معدلات خطيرة تهدد بقاء النظام ذاته [١].

نشأة جماعة الاخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨ على يد الشيخ "حسن البنا" كجمعية دينية تهدف الى التمسك بالقيم الدينية و العمل على نشر الاسلام بعد أن اعترى قيم الاسلام وتعاليمه شئ من الاهمال اثر انهيار الدولة العثمانية في العام ١٩٢٤ مما اثر في مجموع القيم والعادات والتقاليد في المجتمع العربي فكان لابد من وجود جمعيات اسلامية تقوم علي احياء الدعوة الإسلامية ، ومن هذا المنطلق تصدر الشيخ "حسن البنا" الدعوة وحملها على عاتقه واخذ يدعو الناس البسطاء الى دينهم و ذلك من خلال الجلسات والحوارات في الاوساط الشعبية وكذلك في النوادي والمقاهي، وشكلت جماعة الاخوان المسلمين بمرور الزمن وتعاقب الاحداث حالة استثنائية في طبيعة علاقتها بالأنظمة السياسية التي عاصرتها منذ عهد الملك "فؤاد" ومن خلفه الملك "فاروق" الى عهد الرئيس" جمال عبد الناصر" و الرئيس "انور السادات" و انتهاءاً بعصر الرئيس "محمد حسنى مبارك" حتى سقوطه في ثوره ٢٥ يناير ٢٠١١ [٢].

حرصت الجماعة ولسنوات طويلة في جزء من ادواتها على عدم الاشتباك او الصدام المباشر مع قضايا واقعية ترتبط بحياة مصير المواطنين، ولقد كان لجماعة الاخوان المسلمين انشطة

اجتماعية واسعة النطاق على مختلف المراحل التأريخية لاسيما في عهد الرئيس "حسني مبارك" وواقعياً لديها فكراً اقتصادياً وانشطة اقتصادية ، ولم تضع الجماعة شروطاً باستثناء عموميات الاخلاق وكان شعور اعضاء الجماعة و مناصريها بمظلومية المطاردة والاستهداف في مراحل سياسية طويلة القوة الدافعة والابرز لخلق حالة تماسك و تلاحم داخلي لحلقات تنظيم جماعة الاخوان المسلمين وتغليباً لوحدة الجماعة في مواجهة خصومها، وظل الاخوان المسلمون طرفاً للمعادلة السياسية والدينية في الجدل السياسي والثقافي الدائر في المنطقة العربية حول قضايا الهوية والانتماء و المواطنة و جدلية الدين والسياسة و الاصالة والمعاصرة والوافد و الموروث [٣].

وفيما يتعلق بالبيعة والولاء للتنظيم مثلت درجة الانضباط التنظيمي الذي يبديه اعضاؤها على اختلاف مراتبهم التنظيمية، فهي جماعة منظمة ذات هياكل تنظيمية ومستويات ادارية و لوائح قانونية محددة بالإضافة الى مناهجها الخاصة بكل مستوى من مستويات العضوية فيها، فلكل من اعضائها حقوقه وواجباته، و للأخوان المسلمين في بيئاتهم كافة بيعة للتنظيم وهي شرط اساسي للحصول على عضوية التنظيم ابتداءاً على طريقة عهد يقطعه عضو الجماعة امام مسؤوله بالتزامه باوامر الجماعة في حدود الطاقة و فيما لا معصية فيه [٤].

وبالنسبة للعمل السياسي مارست جماعة الاخوان المسلمين نشاطاً سياسياً كبيراً في عهد الحكم الملكي في مصر، وكان لهم خلايا ومنظمات شبه عسكرية قاتلت في فلسطين في العام ١٩٤٨،وفي العام نفسه اقدمت الحكومة المصرية على حل تنظيمهم لتبدأ مرحله الاغتيالات المتبادلة إذ كان بدايتها اقدام احد عناصر الاخوان باغتيال رئيس الوزراء المصري آنذاك (محمود النقراشي) وردت الحكومة كرد فعل باغتيال مرشدها (حسن البنا) عام ١٩٤٩، وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة الضباط الاحرار وتولي الفريق (محمد نجيب)(*) قيادة الحركة بين (١٩٥٣-١٩٥٤) شارك الإخوان فيها، ولكن سرعان مااختلف الرئيس (جمال عبد الناصر) (١٩٥٤-١٩٧٠) معهم وامر بالغاء تنظيمهم في العام ١٩٥٤ فحصلت محاولة فاشلة لاغتياله، عرفت بحادثه (المنشيه) في ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٤ وقادت الى اعتقال و اعدام العديد من قياداتهم (محمود عبد اللطيف)(*) [٥].

وتواصلت عمليات الاعتقالات وزج قيادات الاخوان في السجون في عهد الرئيس "عبد الناصر "حتى تسلم الرئيس "محمد انور السادات" نظام الحكم في العام ١٩٧٠ إذ أمر بالافراج عنهم عام ١٩٧١، وبذلك دخل الاخوان المسلمون مرحلة جديدة من تأريخهم ابتعدوا فيها عن استخدام السلاح و العمل المسلح و حصروا وسائل تغيير الحكومة و المجتمع في النضال السياسي السلمي والعمل الاجتماعي الخدمي و العمل الثقافي والاعلامي، وشاركوا في العمل

السياسي و الحياة السياسية من خلال عقد التحالفات السياسية داخلية وخارجية وسرعان ما خاضوا انتخابات مجلسي الشعب و الشورى و المجالس المحلية بالتعاون مع الاحزاب السياسية سيما حزب الوفد بشكل خاص ،كما لم يسمح الرئيس السادات بعودة جماعة الاخوان المسلمين للحياة السياسية لرفضه طلبها الغاء قرار حلها الذي صدر عام ١٩٥٤ ،وفي تلك المرحلة لم يكن هنالك تحالف سياسي بينها وبين حزب الوفد الجديد ولم يحصل هذا التحالف الا في انتخابات العام ١٩٨٧ [٦].

اما بالنسبة لحقبة الرئيس "محمد حسني مبارك" الذي حكم من العام١٩٨١-٢٠١١ خلفاً للرئيس "انور السادات" والذي اغتيل في ٦تشرين الأول ١٩٨١ في "حادثة المنصة" فإننا نرى أن حقبة حكمه اطول حقبه في تاريخ مصر في العهد الحديث، اذ امتدت ثلاثين عاماً ، اتصفت فيها علاقه النظام بجماعة الاخوان المسلمين بالخصومة بين الطرفين الا ان الظروف الذاتية والموضوعية أجبرت الطرفين على التعايش القسري دون أن يقبل كل منهما الآخر، فقد شهدت العلاقة بين النظام والإخوان حالة من الصراع والكر والفر اي المد والجزر وتأرجحت بين المهادنة والاحتواء الى المواجهة و الصدام لكنه كان صداماً بحدود مرسومة لاتخرج عن الخطوط الحمراء التي رسمها كل طرف للاخر الاان مبارك لم يرغب كسلفة الرئيس (عبد الناصر) ان يصل مع الاخوان الى حد الصِدام والمواجهة الشاملة كونه لم يكن قد ثبت بعد اركان حكمه و لم يحكم قبضته على كرسي الحكم ،فضلاً عن ذلك سعى نظام مبارك الى الى التصدي الى جميع الحركات الاسلامية المتطرفة ومنها الجماعة فقد عمل على ايقاف انشطة بعض النقابات التي احرزت فيها الجماعة تقدماً ملموساً او عن طريق اصطناع خلافات في هذه النقابة [٧].

وكانت حقبة التسعينيات بالنسبة للاخوان المسلمين مرحلة بناء ،وقد مكنها من ذلك حقبة التسامح القصيرة بينها وبين النظام التي حتمتها ضرورات مواجهة النظام مع الجماعات الجهادية بالعنيفة، الا ان ذلك لم يخل من مناوشات على سبيل المثال "قضية سلسبيل في اواخر عام ١٩٩٢ " التي تبين من خلالها أن للجماعة تنظيماً قوياً ومحكماً استطاعت بناءة في سنوات قليلة، ويكاد يقارب في دقته الهيكلية والتنظيمية الهيكل الرسمي للدولة واجهزتها، وهي القضية التي شهدت في اعقابها اجراءات متعددة لكسر شوكة الجماعة وعلى راسها المحاكمات العسكرية لقياداتها فقد دخلت الجماعة في مواجهة مباشرة مع النظام لاسيما بعد صدور القرار الجمهوري لسنة ١٩٩٥ المتضمن إحالة ٤٩ من قياداتها الى المحكمة العسكرية في القضية رقم ٨ لسنة ١٩٩٥ ، كما سنت الحكومة المصرية التشريعات والقرارات الادارية لتقليص وجود الجماعة في النقابات المهنية والاتحادات الطلابية و المجالس المحلية والجمعيات الاهلية والمساجد، وهذه الاجراءات هدفت الى توجيه ضربات محسوبة الى هيكلية الجماعة لانهاكها واستنزاف قوتها دون

الدخول في معركة مباشرة ومفتوحة معها قد لايحتمل النظام تكاليفها آنذاك[٨].

ونتيجة لتفاقم الاوضاع السياسية و الاقتصادية في مصر طيلة حقبة الرئيس المخلوع "محمد حسني مبارك" ويمكن ادراج الاسباب التي ادت الى قيام ثوره ٢٥ يناير الى :

١- الديمقراطية المسموح بها في عهد مبارك: لقد اصبح الفساد احد الظواهر الخطيرة في الدولة ولا يقتصر على مستويات بعينها من صغار الموظفين بل وصل الى وزراء برلمانيين و زيادة صلاحيات وزارة الداخلية واشرافها على الانتخابات وخاصة مع الغاء الاشراف القضائي على الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ و السماح للوزراء بدخول البرلمان كأعضاء وهذا عد تجسيداً للفساد لانه غير قانوني وغير دستوري وفقاً للمادة ٨٩ الباب الرابع من الدستور المصري، وكانت اسباب الفساد تمحورت حول ضعف نسبي في سلطة القانون وهيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية مقابل ضعف السلطة التشريعية والاتجاه المتنامي للتزاوج بين المال و السلطة خاصة بعد دخول عدد ملحوظ من رجال الاعمال ساحة العمل السياسي وحصولهم على عضوية مجلس الشعب واستغلالهم العضوية للحصول على امتيازات اقتصادية خارج اطار القانون[٩].

٢- طبيعة النظام السياسي التسلطي وهيمنة امن الدولة على مفاصل الدولة اذ الشبكة الامنية المكونة من اكثر من مليون ونصف من العالمين فيها لمراقبة القوات المسلحة والقضاء على بذور التمرد والمساءلة والمحاسبة ، ولايوجد تداول سلمي للسلطة وحرية الاعلام والتعبير مقيده وان كانت في بعض الاحيان تتخذ لتوجيه الراي العام لصالح النظام المصري .

٣- دعم المؤسسة العسكرية لنظام مبارك واعلاء امنه وضمان استقراره دون السعي لتحقيق الامن الاجتماعي وسيطرته على جميع مؤسسات المجتمع المدني.

٤- استمرارية العمل بقانون الطوارئ منذ العام ١٩٨١ وعلى الرغم من تأكيد القرار الجمهوري انه يسري في حالات مواجهة الاخطار كالارهاب والمخدرات، الا ان الملاحظ في مضمون هذا القانون نرى انه طبق على المواطنين وقيد من حريتهم وغالباً ما استخدم في مواجهة المعارضة و الحركات الاحتجاجية السلمية وكل هذا بحجة تحقيق الامن السياسي للبلاد و في الحقيقة ما هو الا تحقيق امن النظام القائم.

٥- النظام السياسي المصري كان يكتسب شرعيته من القوى الخارجية وذلك لسعيه كسب رضا وبشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية، دون الاهتمام او حتى التفكير في رضا الشعب الذي يعد المصدر الوحيد التي تستمد منه القوة والشرعية.

٦- استبعاد المعارضة بكافه اشكالها وبكل اطرافها وذلك في الانتخابات البرلمانيه لعام ٢٠١٠ وهذا ما أسهم في رفع مستوى الغضب لدى الشعب المصري.

٧- احتكار الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم للاغلبية البرلمانية في اواخر السبعينيات من القرن الماضي فضلاً عن هشاشة المعارضة وضعفها ما يمنعها على ان تكون فاعلة ومؤثرة في الشارع السياسي والشعبي المصري وتعود سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي على السلطة بسببين من جهة ان رئيس الدولة "حسني مبارك" هو نفسه رئيس الحزب ومن جهة اخرى الاستحقاقات الانتخابية التي يمتاز بها مايصف النظام الحزبي التعددي في مصر هو اقرب لنظام الحزب المسيطر او المهيمن منه الى نظام التعددية الحزبية [١٠].

٨- في ٦ نيسان ٢٠٠٩ اصدرت جماعتا (٦ ابريل) (*) و(كفاية) (*) ومنظمات طلابية بياناً مشتركاً حمل عنواناً " حان وقت التغيير" وضمن اعلان القاهرة (*) المهمات نفسها من ضمنها الغاء حالة الطوارئ والتخلص من ملامح الرجل الواحد و تحرير وسائل الاعلام و ازالة اشكال إعاقة التداول السلمي المرن للسلطة كافة، وقطع الطريق امام مشروع توريث في رئاسة الجمهورية والسعي الى تحقيق الدولة المدنية [١١].

٩- اما عن الجانب الاقتصادي فقد مثلت السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية لنظام الرئيس مبارك نقطة اساسية لمراكمة عوامل الرفض والغضب الشعبيين ، تلك السياسات التي اعتمدت خط الخصخصة وبيع شركات القطاع العام الصناعية والتجارية والخدمية وانسحاب الدولة من دورها الاقتصادي والاجتماعي والخدمي وانتجت هذه السياسات اعداداً متزايدة من الشبان العاطلين عن العمل واعداداً متزايدة من العاملين بعقود مؤقتة ومن العاملين من دون تأمينات اجتماعية او صحية ومن العاملين باليومية وادت الى ظهور حالات متزايدة من الفساد والى زيادة متصاعدة في معدلات الفقر ومعدلات التضخم وارتفاع الاسعار ومعدلات الجريمة[١٢].

١٠- قضية البطالة اذ اكد التقرير الصادر عن مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جامعة القاهرة عام ٢٠١١ ان ارقام البطالة الرسمية في مصر اقل بكثير من معدلاتها الحقيقية نظراً الى أعتمادها على المسجلين في مكاتب العمل ، وان كثيراً من العاطلين لا يسجلون في اسواق العمل وان القطاع الاكبر منهم من حملة الشهادات المتوسطة (٦٩,٢%) يليهم الشهادات العالية (٢١,٠٥%) ثم حملة الشهادات فوق المتوسطة واقل من الشهادات الجامعية(٦%) ليشكل حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والعالية الاغلبية الساحقة من العاطلين بنسبة (٩٦,٧%)[١٣].

١١- السياسات العربية لنظام مبارك وهي الخروج من خندق النضال التحرري العربي ضد الاستعمار الصهيوني بما يترتب على هذا الخروج من تمزق النسيج الداخلي للعرب وبدأ النظام المصري بقيادة (محمد حسني مبارك) في نهاية العام ١٩٨١ عهداً محملاً بالاحداث الدرامية

للسنوات الثلاث الاخيرة من حكم سلفه "محمد انور السادات" حيث كانت حصيلة هذه السنوات ما يمكن تسميته بسنوات الانهيار الشامل للدور الوطني العربي لنظام الحكم المصري، واتخذ نظام مبارك سياسة التطبيع اساس لتطبيع العلاقات مع "اسرائيل" واقامة علاقات اقتصادية وصناعية وزراعية وتجارية[١٤].

في ضوء ما تقدم يلاحظ ان الثورة المصرية الشعبية قد انتجت ثلاثة محاور[١٥]:

١- ثورة سياسية من اجل تغيير النظام السياسي القديم.

٢- ثورة اجتماعية من اجل تغيير نسق القيم السائد.

٣- ثورة ثقافية من اجل تغيير نظام التفكير السائد.

هي ثورات لها تداعياتها وتحدياتها التي هي مسؤولية قوى الثورة والوعي بها ودفع استحقاقاتها في مواجهة حتمية مع بقايا النظام القديم .

في الحقيقة يلاحظ اتساق موقف جماعة الاخوان المسلمين في بداية الثورة مع فكرة كونهم مغرضون الا انهم كانوا يتحينون الفرصة لتغيير نظام مبارك للوصول الى السلطة لكن ما ينتقص من هذا الاتساق هو ما ظهر من استعدادهم للحوار مع "عمر سليمان" كسباً لشرعية وجود جديدة من نظام قديم يتساقط متنازلين عن شرعية وجود منحوها لانفسهم برفض تحذيرات الامن بعدم المشاركة في تظاهرة ٢٥ كانون الثاني، فالهدف من المعارضة التي كان الاخوان يمارسونها لعقود هو اسلمة المجتمع ليكون التمثيل السياسي لهم تحصيل حاصل لا تمثيل المجتمع قبل تأسلمه او اسلمته من موقع السلطة المحفوف بالمخاطر في لحظة ثورة الشعب على حاكمه ،لقد مثلت ثورة يناير حالة شعبية تلقائية غير دينية ولا مسيسة فلم يرتب لها الاخوان ولم يشاركوا في بدايتها ، وان كانت ثمة صله للاخوان فهي من خلال فئاتها الشبابية والطلابية الذين كانوا اعضاء ايضاً بحركات شبابية مستقلة نشطت منذ العام ٢٠٠٤ ، وشاركوا بصفتهم الفردية لا التنظيمية وكانت الحركة قد نأت بنفسها عن التفرد بالنزول الى الشارع والتعجل بالمشاركة في دعوات الاحتجاج خشية ان تكون مشاركة الاخرين رمزية فتنال هي النصيب الاكبر من الضربات الامنية [١٦].

واخيرا نرى ان للاخوان المسلمين دور كبير في الحياة السياسية لمصر لايمكن انكارها اوتجاوزه اذ انهم يشكلون جزء اً اساسياً من مكونات المجتمع المصري السياسي والشعبي وايضاً جزءاً من المنظومة الفكرية وامتازت علاقتهم بالنظم الحاكمة سواء في العهد الملكي او الجمهوري بالشد والجذب كما وصل الحال بهم الى استخدام العنف واللجوء للعمل المسلح للوصول الى السلطة وهذا يعني ان العلاقات بين الجماعة والنظم الحاكمة في مصر لم تكن تسير بوتيره واحدة .

المبحث الثاني

النظام السياسي في مصر تحت حكم الاخوان المسلمين

تنحى الرئيس المخلوع "محمد حسني مبارك" من الحكم واسند ادارة البلاد كاملة الى المجلس الاعلى للقوات المسلحة الذي يعرف بالمجلس العسكري في ١١/شباط ٢٠١١ اذ لم يرى الاخوان المسلمين هذا انقلاباً قط فتعاونوا مع الجيش ودافعوا عنه وساندوه في وجه المجموعات الثورية التي جابهته بطلب من بعض السلفيين من المشير "محمد حسين طنطاوي" رئيس المجلس وقتها ان يعلن نفسه اميراً للبلاد في هتاف شهير رددوه بميدان التحرير يوم ٢٨ يوليو ٢٠١١ يقول" يا مشير انت الامير و يا مشير يا مشير احنا جنودك في التحرير' "[١٧].

اما عن دور الاخوان في الثورة فنرى المفكر الاخواني "عامر شماخ" قد اكد ان هناك يومان فاصلان على نجاح الثورة وهما جمعه الغضب في ٢٨ / ١/ ٢٠١١ وموقعه الجمل في٢ / ٢/ ٢٠١١ وهما اليومان اللذان شهد الجميع للاخوان المسلمين خلالهما بالفضل والشجاعة والاخلاص والمروءة ، ففي ٢٢ كانون الثاني اتخذ مكتب الارشاد قرار المشاركة في وقفتين، يوم ٢٥ كانون الثاني واحدة عند دار القضاء العالي بالرموز السياسية والاخرى لشباب الجماعة عند وزارة الداخلية، كم دعيا مسؤولو الاخوان المسلمين شباب الجماعة للمشاركة باعتبار الدعوة كانت شبابية في اولها، اذ قام "عصام العريان" "وسعد الحسين" عضو مكتب الارشاد بالدعوة للمشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي" تويتر" ، فقد خرج انصار الاخوان في ٢٥ كانون الثاني وتجاوز عددهم الالاف في القاهرة ومحافظات الجمهورية مطالبين بالاصلاح والتي تمثلت بانهاء حالة الطوارئ والغاء مجلس الشورى والشعب والمحليات وتنفيذ احكام القضاء فيما يخص الحد الادنى من الاجور وتعديل بعض المواد الدستورية [١٨].

وكان التزام جماعة الاخوان المسلمين في ١٠ شباط ٢٠١١،عشية اسقاط " حسني مبارك" عن عدم تقديم مرشح في اول انتخابات رئاسية موفقاً تماماً في بادئ الامر ، لذلك شجع هذا الالتزام احزاباً وقوى سياسية وشخصيات عامة وسطية ولبيرالية ويسارية على التعاون معهم ومع حزب الحرية والعدالة الذي اسسوه في آيار ٢٠١١ في اطار التحالف الديمقراطي، وعليه اصبحت مشروعية جماعة الاخوان المسلمين واضحة في بناء النظام السياسي الجديد الذي اخذ يتبلور ويلاحظ صعود الاخوان المسلمين الى السلطة وتم اختيار الدكتور" محمد مرسي" رئيساً والدكتور "عصام العريان" نائباً للرئيس وذلك في جلستهم المنعقدة ٢٩-٣٠ نيسان ٢٠١١ وقد انطلق السباق لاشهار الحزب في ٢٣ تموز ٢٠١١ و لقد وجه الحزب الدعوة لقادة الاحزاب والقوى السياسية وقادة الفكر والراي

و رجال الفن والرياضة وتوافد رموز مصر من القوى الوطنية و السياسية والحزبية لمشاركة الحزب حفل تدشينه بفندق كراند حياة ومن بين اهم الاستحقاقات التي بداها الحزب الوصول الى توافق مع مختلف القوى السياسية الاخرى في الانتخابات ذلك لان جماعة الاخوان المسلمين ترى ان الاستقطاب الذي ساد المجتمع المصري منذ الاستفتاء على التعديلات الدستورية ما بين التيار العلماني والليبرالي من جانب وتيار الاسلام السياسي من جانب اخر كان احد اهم التحديات التي تواجه الجماعة وكان واضحاً في خطاب الجماعة وحرصها على تعددية المشهد السياسي في مصر وعلى تجميع القوى الوطنية للتنسيق الانتخابي والتوافق الوطني من اجل التغلب على حالة الاستقطاب السياسي[١٩].

وكانت قد انعقدت جولة الانتخابات الرئاسية في مرحلتها الاولى في ٢٣-٢٤ايار ٢٠١٢ و كان ابرز المنافسين فيها المهندس الدكتور "محمد مرسي" و "احمد شفيق" و "حمدين صباحي" و" عمرو موسى" و"عبد المنعم ابو الفتوح" و "محمد سليم العوا" واسفرت عن فوز مرشح الاخوان المسلمين "محمد مرسي" و"احمد شفيق " رئيس الوزراء المصري في عهد مبارك وذلك في الجوله الاولى من الانتخابات، اما الجوله الثانية فقد انعقدت في ١٤ كانون الثاني ٢٠١٢ بين كل من "مرسي"و "شفيق" واسفرت عن فوز "محمد مرسي" في ٥١,٧% في ما حصل شفيق على ٤٨,٤% وبذلك بدا عهد الجمهورية الثانية برئيس مدني منتخب و انتهت حقبة حكم العسكر، وكان قد شكل فوز الاخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية حقبة جديدة في تاريخ مصر قلبت قواعد اللعبة وافرزت قوى سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة احتلت صدارة المشهد السياسي المصري ، و كانت لوقت قريب محظور عليها المشاركة في العملية السياسية مما ولد تحالفات ومراكز قوى جديدة اخذت من الدين الاسلامي ركيزة اساسية في اداره شؤون البلاد واخرى احزاب ليبرالية وقومية شكلت قوه معارضة في النظام السياسي المصري [٢٠].

ولمعرفه ما جرى اثناء حقبة الاخوان المسلمين في مصر هناك مفترق طرق وصلت اليه ثورة يناير وهي كالاتي [٢١]:

اولاً: وقفت مصر بعد عدة شهور من ثوره ٢٥ يناير وخاصة عشية الانتخابات الرئاسية التي اجريت في ايار- حزيران ٢٠١٢ بين طريقين اما إعادة انتاج الدولة الامنية او البوليسية واقامة الدولة الاخوانية وكان الاختيار في الجولة الحاسمة لتلك الانتخابات في غاية التعقيد بين ارتداد اي دولة عانى الشعب بؤسها طويلاً ومخاطر بظهور دولة لم يعرفها المصريون حتى ذلك الوقت ولكنهم عرفوها بعد تلك الانتخابات وثاروا عليها في ٣٠ حزيران.

ثانياً : سعى الاخوان بمزيج من التطلع للسلطة وعدم الخبرة في ادارتها والعجز عن التعامل مع

مراكز القوة فيها، الى التحريض من فلول نظام مبارك اي اركان الدولة الامنية التي حافظوا عليها ويتهمون بعض من عارضوا اقامة دولة اخوانية بالتواطؤ مع هذه الفلول او ما يطلق عليها الدولة العميقة.

وكان الرئيس "محمد مرسي" قد اصدر الاعلان الدستوري بتاريخ٢٢/١١/٢٠١٢ جاء فيه [٢٢].

١- اعاده التحقيقات في جرائم قتل و شروع قتل المتظاهرين.

٢- تعيين نائب عام جديد.

٣- تمديد عمل الجمعية التاسيسية الخاصة باعداد الدستور الجديد للبلاد.

٤- تحصين الاعلانات الدستورية و القوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية من الطعن عليها امام اية جهه قضائية.

٥- عدم جواز حل مجلس الشورى او الجمعية التاسيسية من قبل اي جهه قضائية.

وعلى اثر هذا الاعلان انقسم الشارع المصري بين مؤيد ومعارض لهذا الاعلان الدستوري، فقد احتشد المعارضون للاعلان الدستوري في ساحة التحرير في حين ذهبت القوى المؤيدة لهذا الاعلان الى قصر الاتحادية للتعبير عن دعمهم لاعلان الرئيس "محمد مرسي".

وكان الاعلان الدستوري قد جاء وفي مضامينه اشياء تثير الانقسام ،اذ دل الاعلان على قضية ذات بعد مهم وهي تحصين قرارات الرئيس امام القضاء واعطائه صلاحيات تجعله فوق القانون وقد تضمن الاعلان الدستوري تحصين قرارات الرئيس التنفيذية والتشريعية وهوما يتعارض مع نص المادة ٢١ من الاعلان الدستوري الصادر في ٢٠١١ بعد التعديلات الدستورية التي تحظر تحصين اي عمل او قرار اداري من رقابة القضاء اضافة الى امتلاك الرئيس لكافة السلطات التشريعية والتنفيذية و الرقابية بما يضعه فوق القانون[٢٣].

ومن اللافت للانتباه ان الجماعة والرئيس" محمد مرسي" قد ارتكبوا اخطاء اثناء حقبة حكمهم تضمنت اختيار شخصيات غير مناسبة لمواقع المسؤولية او اختيار الفريق الرئاسي القريب منه، والذي تضمن مجموعة من معاونيه ليست لهم الدراية الكافية بأصول الحكم كما ان اختيار مرسي لشخصية مغموره مثل "هشام قنديل" رئيسا للحكومة اثاره حفيظة الاخوان، بالمقابل كانت المؤسسة العسكرية ترفض الانصياع لاوامره بما قد ادى الى اضعاف حكمه وكسر هيبته بل امكانية الاطاحة به والقضاء عليه ان امكن واتضح من خلال الامور التالية[٢٤]:

١-عدم قيام قوات الحرس الجمهوري بتنفيذ حظر التجول في مدن القناة بسبب تداعيات الاحكام الصادرة في مذبحة بورسعيد(*).

٢- تحريض فئات الشعب والقوى السياسية بالخروج على مرسي في ٣٠ حزيران والمطالبة بتدخل

الجيش ".

٣- عدم قيام قوات الحرس الجمهوري بحماية الرئيس داخل قصر الرئاسة خلال احداث الاتحادية بعد صدور الاعلان الدستوري في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٢ مما جعل بعض المتظاهرين يصلون الى موكب الرئيس.

اما عن طبيعة علاقة مؤسسة الرئاسة في عهد مرسي بالمؤسسات الاخرى فتأخذ على الوجه التالي[٢٥]

اولا: العلاقة بالمؤسسة العسكرية : بدأت منذ تولى الرئيس "محمد مرسي" للرئاسة وحتى الاعلان الدستوري وكان الهدف منه استعادة لسلطات الرئيس من العسكر والذي ترتب عليه تغيير قيادات المجلس العسكري وانتقال سلطة التشريع للرئيس،اما المرحلة الثانية اتسمت بالهدوء وانعكست بتصريحات الرئيس المستمرة بانه يقدر دور الجيش المصري الكبير في حماية الوطن وكان يوجد نوع من التوافق الظاهري بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة مع وجود تخوف من قبل الاخيرة من انقلاب العسكر على الشرعية خاصة مع وجود اختلاف ايديولوجي بين النظام الحاكم وعقيدة المؤسسة العسكرية لذلك تطلب الموقف ان يكون هناك نوع من التعاون بينهما لضمان حيادية المؤسسة العسكرية .

ثانياً: العلاقة مع القضاء: لم تكن علاقة الرئيس "مرسي" بالقضاء على غرار علاقته بالمؤسسة العسكرية حيث شهدت العلاقات نوع من التوتر ثم الصدام ليس فقط مع الرئاسة ولكن مع السلطة التشريعية وتمثلت اولى مؤشرات التوتر في اصدار الرئيس قرار بعودة مجلس الشعب المنحل وتمثل رد فعل القضاء في اصدار قرار بوقف حل مجلس الشعب وقد تراجع الرئيس مرسي لاحتواء الازمة، فضلاً عن محاولة الرئيس عزل النائب العام و لكنه تراجع ثم اصدر اعلاناً دستورياً تضمن تعيين نائب عام جديد وتحصين كل من الجمعية التاسسية و مجلس الشورى من الحل وهو ماقوبل باعلان القضاة تعليق العمل في بعض المحاكم ورفض نادي القضاة الاشراف على الدستور وعلى الرغم من الغاء هذا الاعلان الا ان اثاره فيما يتعلق بالنائب العام ظلت قائمة.

والامر الآخر الذي وتر العلاقة تمثل في مناقشة مجلس الشورى لقانون تطهير السلطة القضائية وهو ما رفضه القضاة ورفض القضاء استناداً الى المادة ١٦٩ من الدستور والتي نصت على ضرورة موافقة الهيئات القضائية على مشروعات القوانين وظل التصادم بين مؤسسة الرئاسة و المؤسسة القضائية[٢٦].

وعليه وبعدعامين ونصف من سقوط "نظام مبارك" عادت الاضطرابات بشدة الى الشارع المصري ،اذ تم خلع الجيش للرئيس المنتخب "محمد مرسي" ردا على اكبر احتجاجات في التاريخ المصري

والتي شملت الملايين من الناس وكان ذلك في ٣٠ حزيران اذ انتفض الشعب المصري انتفاضة كبيرة اكتسحت القاهرة واغلب المدن المصرية ،هذا ما حدا بالجيش الى اصدار بيان امهل فيه الاطراف المتنازعة مدة ٤٨ ساعة لحل المشكلات المطروحة لكن الوضع استمر على ماهو عليه مما دفع بالجيش في ٣ تموز بعزل الرئيس "محمد مرسي"، اي قام الجيش المصري بانقلاب ناعم وذلك لتدخله قبل سفك الدماء وكان هدف الجيش هو اعادة ترتيب العمليات العسكرية و ذلك بتعيين رئيس انتقالي (رئيس المحكمة الدستورية العليا) ووضع دستور جديد ثم اجراء انتخابات برلمانية[٢٧].

مع ذلك يمكن تشخيص الاسباب التي ادت الى سقوط نظام الاخوان المسلمين في مصر وايجازها بالنقاط التالية[٢٨]:

١- فشل الجماعة في التعامل واستيعاب مسألة السلطة والحكم بشكل فعال اذ رغم رفعها لشعار الاسلام هو الحل الا انها لم تقدم مشروعاً سياسياً قابلاً للتطبيق.

٢- استدراج الدولة العميقة الاخوان لمعارك جانبية استنزفت الجماعة فيها، وشن عليها حملة من تحريضات لتشويه صورتهم في الراي العام مما ادى الى خروج الملايين في مظاهرات ٢٠١٣.

٣- فشل الرئيس مرسي في ادارة الدولة وعجزه عن اقامة توافق سياسي يضمن استقرار المرحلة الانتقالية فهو لم يهتم بوضع دستور شامل للبلاد تتوافق عليه كل الفواعل السياسية واحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الذين يمثلون كل اطياف المجتمع المصري فسقوط الاخوان شيء حتمي ومسلم به.

٤- الحكومة الاخوانية فشلت في حل الازمات التي واجهتها البلاد على اصعدة مختلفة، فقد كان مسارها اخونة المجتمع من خلال الدفع بكوادرها لتشغل المناصب الحساسة والفاعلة في الدولة.

٥- فشل الاخوان في محاولة مواجهة قواعد السلطة المؤسسة للدولة القديمة وعجز الاخوان في تقييم التغييرات العميقة التي وقعت خلال احداث ٣٠ حزيران ٢٠١٣.

٦- فشل الاخوان بالارتقاء في الخطاب السياسي نحو ما تتطلبه الديمقراطية كما اثبت الجماعة عن استعدادها التخلي عن ايديولوجيتها مقابل انتصارات سياسية تكتيكية قصيرة المدى.

٧- رؤية المصريين تغيرت اتجاه الجماعة بعد ممارستها للسلطة واثبت لهم انها من بقايا النظام السابق.

واخيرا نرى وجود تعقيدات كبيرة بين مؤسسة الرئاسة في عهد مرسي و بين السلطتين التشريعية و القضائية من جهة والجيش من جهه اخرى، وكان الاخوان قد فشلوا في استيعاب مطالب الشعب المصري وادرك الاخوان ان حقبه حكمهم هي امتداد لنظام مبارك واعوانه واثبت قادتهم انهم

لايمتلكون القدرة والكفاءة على ادارة مؤسسات الدولة في بلد كبير مترامي الاطراف كمصر اذ يرتبط بعلاقات اقليمية ودولية معقدة كما ان لديه معاهدة مع اسرائيل مما يجعل اي طرف سياسي يقود السلطة في مصر حذراً في طبيعة اتخاذ القرارات ولاسيما الخارجية منها .

المبحث الثالث

النظام السياسي في عهد السيسي و علاقته مع جماعة الاخوان المسلمين بعد ثوره ٣٠ يونيو ٢٠١٢

تولى الرئيس السادس لجمهورية مصر العربية "عبد الفتاح سعيد السيسي" رئاسة الدولة من العام ٢٠١٤ ولحد الان ، بعد الاطاحة بالرئيس "محمد مرسي" في تموز ٢٠١٣ بعد سنة من توليه مقاليد الحكم عقب مظاهرات طالبت برحيله، تسلم "السيسي" السلطة في مصر في وقت يعاني فيه اقتصادها من اشد حالتها تدهوراً اذ وصل النمو الاقتصادي الى اقل من ٢ % ومعدل البطالة تجاوزت ١٣% مع انخفاض الاحتياطات الاجنبية بأقل من ١٧ مليار دولار [٢٩].

اما السياحة في مصر التي تعد اهم مصدر للعملة الصعبة وللاستثمار فهي مرت وتمر بأزمة كبيرة ،ففي العالم ٢٠١٠ زار مصر ما يقارب المليون سائح كل شهر ،وفي شهر ايار ٢٠١٦ زار مصر مالا يزيد عن ٥٠٠ الف سائح هذا بالاضافة الى أنهيار البنية التحتية لمصر وتدهور نظام التعليم و الصحة العامة كما ان هناك حوالي٥٥,٢ مليون مصري يعيشون في الفقر [٣٠].

وعند المقارنة بين بين عهد مرسي والسيسي حول قضايا معينة نرى الاتي[٣١]:

اولا: ازمه الكهرباء: ارتفعت ازمة انقطاع الكهرباء في محافظات مصر المختلفة منذ اول مئة يوم من حكم السيسي، مقارنة بمدة حكم مرسي ،وعلى الرغم من ان مدة حكم مرسي شهدت ارتفاعات في حالات انقطاع التيار الكهربائي، الا ان ما شهدته مصر في اول مئة يوم للسيسي فاق كل المدة السابقة ،بعد ان وصل انقطاع الكهرباء بالذروة القياسية.

ثانياً: ملف الدعم : تشابهت الرؤى بين حكومتي مرسي و السيسي بشأن ملف الدعم وضرورة الاتجاه الى تقليصه لسد عجز الموازنة العامة للدولة، في حين لم يتخذ مرسي في اول مئة يوم من حكمه اي اجراءات فعليه بشأن تخفيض الدعم، الا ان السيسي نفذ بالفعل تخفيضاً كبيراً في الدعم الموجه للوقود ودعم الصادرات وقام مرسي بالغاء الدعم عن البنزين و الذي يغلب على استخدامه السيارات الفارهة.

ثالثا: السياحة: تعد السياحة اهم مصادر الدخل الاجنبي لمصر قبل ثوره ٢٥ يناير ليتراجع عدد السائحين الوافدين لمصر وقيمة الدخل الناتج عنها بأكثر من النصف منذ الثورة.

رابعاً :الاسعار : كان البنك المصري قد اعلن عن تعديل التضخم الذي اعلنه في شهر تموز ٢٠١٤، بعد تعديل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ليصل التضخم الى اعلى مستوى منذ اكثر من ثلاثة اعوام وبحسب البنك المركزي ارتفاع معدل التضخم الى ١,٧٩% شهرياً بدلاًمن١,٥٩% كما كان معلناً بينما ارتفع على اساس سنوي ليسجل ٧,٤% مقارنة بشهر حزيران ٢٠١١ ليكون بذلك اقل معدلات خلال الخمسة اعوام الماضية وجاء تراجع معدل التضخم في بداية عهد مرسي بسبب حاله الركود الاقتصادي و التي اسهمت في تراجع الاسعار.

خامسا :الاحتياطي النقدي: تراجع الاحتياطي النقدي الاجنبي لكلا الرئيسين بنسبه متقاربة للغاية خلال اول مئة يوم من رئاستهما لمصر، وخسر الاحتياط النقدي الاجنبي المصري نحو ٢,٥% من قيمة خلال اول مئة يوم للسيسي في منصبه رئيساً للجمهورية وبلغ الاحتياطي المصري من النقد الاجنبي مع بداية عهد السيسي ١٧,٨٨٤% مليار دولار ليصل لمستوى ١٦,٨٣٥ مليار دولار بنهاية آب ٢٠١٤ ،في حين تراجع النقد الاجنبي الى ١٥,٥مليار دولار لينهي مدة المئة يوم الاحتياطي يبلغ ١٥,١٤٢مليار دولار.

اما بالنسبه للقضايا الحساسة التي اراد السيسي معالجتها هي

اولا : مكافحه الارهاب: لقد شن الرئيس السيسي منذ مجيئه للسلطة حملته ضد الاخوان من خلال وصفهم بأنهم "غير مصريين" ومن هنا نجح السيسي في كسب ود المصريين لحكومته، وكان عليه ان يهتم بأشياء اخرى ايضا كمحاربة الفساد والبيروقراطية الجامدة ،كما يلاحظ ان السيسي قام بملاحقة الاخوان المسلمين خارج الحدود، فقد كان الرئيس "محمد مرسي" قد عرض على حركة حماس دعماً رمزياً الا انه لم يغير الكثير من سياسات مصر اتجاه فلسطين وواصل الحصار الذي بدأه "محمد حسني مبارك" عام ٢٠٠٧ و منذ تولي "السيسي" للسلطة سعى الى تدمير حركة حماس، فقد تولى مهمة القضاء على هذه الحركة، كما تم التضييق عليها عبر الحدود المصرية والتي كانت مصدراً مهماً للمواد الغذائية ومواد البناء والسلع الفاخرة و الاسلحة، وفي اواخر ٢٠١٤ انشأ الجيش المصري منطقة عازلة على طول الحدود المصرية مع قطاع غزة، في الواقع ان منظمة حماس هي منظمة إسلامية مرتبطة بجماعة الاخوان المسلمين ولا يوجد اي شك في كونها تريد ان يتماشى المجتمع مع ما تفرضه من قيم إسلامية، وحماس ايضاً منظمة ارهابية كما يقول السيسي عنها وكانت المسؤول عن مقتل عدد كبير من السياح الامريكيين و الاسرائيليين و الفلسطينيين[٣٢].

وفي اطار مكافحته للارهاب دعا الازهر بوصفه رأس المؤسسات الدينية في مصر وبحكم دورها بالقيام بتوعية المواطنين وتقديم الصورة الصحيحة لجوهر الاسلام الحنيف وتجديد وتنقية الخطاب

الديني من كل مالحق به من اباطيل وتشوهات عززتها خطابات الجماعة المتشدد كما سعت مصر للتنسيق مع الدول العربية السعودية والامارات و البحرين في مواجهة دوله قطر وجهودها الداعمة للارهاب يعني دعم الاخوان المسلمين، سواء عن طريق وقف العلاقات الدبلوماسية او تقديم مطالب تلزم قطر بالتنصل من الارهاب اوعن طريق كشف السلوك القطري في مجلس الامن والمنتديات السياسية الاعلامية حسب وجهة النظر المصرية(٣٣).

وترى مصر في خطاب تنظيمي الاخوان المسلمين وداعش تشابهاً كبيراً يتجلى ذلك رفض المجتمع والدعوة الى التغيير ويمكن تفسير ذلك في التأصيل الفكري لتنظيم داعش الذي اعتمد في المقام الاول على افكار "حسن البنا" مؤسس الجماعة ثم افكار "سيد قطب" و"ابن تيميه" ، ولم تتغير اوجه التشابه عند ذلك الحد فقط بل امتدت لتشمل تشابه الايديولوجية، التي ينطلق منها الخطاب واطروحاته، الا وهي ايديولوجية العنف والتحريض ويرجع هذا الى وجود العنف كمكون اساس لجماعات الاسلام السياسي الا ان خطاب الاخوان رفض الصاق تهم ممارسة العنف او التطرف باعضائه كما رفض تصويرهم على انهم يمارسون عمليات أرهابية او يستخدمون القوة في مواجهة المجتمع بينما جاء خطاب تنظيم داعش صريحاً معبراً عن قبوله لاستخدام افراده للاساليب الوحشية وتوظيف الممارسات العنيفة في سبيل تحقيق اهدافه و بما يتسق مع إيديولوجيته الفكرية ،وعليه تشكل منطقة سيناء على الحدود الشرقية لمصر نقطة ضعف واختراق من قبل الارهابيين فبعد سقوط نظام الاخوان تعرضت مصر لموجات ارهابية حادة في وادي سيناء وادت الى سقوط ضحايا مابين القوات الامنية والمدنية ، فقد ظهرت تنظيمات جهادية بعد ٣٠ يونيو منها انصار بيت المقدس وجماعة اجناد مصر وكتائب انصار الشريعة بارض الكنانة وكتائب الذئاب المنفردة وكتائب الفرقان وتعد انصار بيت المقدس من اهمها فهي نشأت بعد ثورة يناير ٢٠١١ ولكن كان لها امتدادات قبل ذلك فقد قامت بضرب خطوط الغاز التي تصل الى اسرائيل عبر سيناء (٣٤).

اما القضيه الثانية الحساسة التي يضعها النظام السياسي في مصر وضمن اولوياته هي

ثانياً: العنف الديني بين المسلمين والاقباط

كان خروج التظاهرات التي قادها الاقباط خارج اسوار الكنيسة وانضمامهم الى حركات الاحتجاج السياسي الرافضة لتوريث الحكم الى نجل الرئيس المخلوع "حسني مبارك "وعلى راسها حركه كفاية دور مهم بوصفها اهم مقدمات الحضور القبطي في ميدان التحرير ٢٥ يناير ٢٠١١ و بينت التجربة عدم انصياعهم لتعليمات الكنيسة التي حثت الاقباط على عدم المشاركة في الايام الاولى

للثورة[٣٥].

وكانت الثورة قد خاطبت في بدايتها للمصريين كافة مسلمين ومسيحيين املاً في تحقيق العدالة و الحرية و الكرامة الانسانية و للاقباط خصوصاً في تحقيق المواطنة المتساوية بابعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والمدنية، و اصبح الحضور القبطي في السياسة المصرية بعد الثورة بين المشاركة الكثيفة في تأسيس الاحزاب ذات الطابع المدني والليبرالي واليساري وكذلك الانتخابات وفعاليات الثورة المختلفة اصبح واضحاً لايمكن انكاره اوتجاهله ويحمل بصمة لها تأثير من وجودهم كمواطنين [٣٦].

وبعد مرور عام على حكم الاخوان كان كفيلاً ان ينتفض المصريين على رئيسهم بعد ان اتضح ان مرسي جاء ليمكن جماعته وحلفاءها الاقليميين والدوليين على حساب الامن القومي المصري كما شعر المسلمين والاقباط بأنه لا يصلح للحكم ويتجه بمصر للهاوية وكان للاقباط دوافعهم الخاصة للمشاركة في هذه المظاهرات مما جعلهم يعملون اكثر من غيرهم على اسقاط حكم الاخوان المسلمين ومن هذه الاسباب تهميش الاخوان للاقباط و انتشار العنف الطائفي وانتشار الجماعات التي تكفر الاقباط ، وكانت الكنيسة اكثر انزعاجاً من حكم الاخوان المسلمين بسبب محاولتهم اخونة الدولة وهذا ما كان يشكل خطراً كبيراً على الكنيسة لذلك ازدادت هجرة الاقباط الى خارج مصر في عهد الاخوان المسلمين، وذلك لتراجع حقوق المواطنة للمسيحيين خلال العام الاول من حكم "محمد مرسي" وظهرت تصريحات حزب الحرية والعدالة ومن الجماعة الاسلامية التي تحرض على العنف ضد الاقباط ومحاولة اتهامهم بالوقوف وراء الهجوم على المشروع الاسلامي ومحاولة الاطاحة" بمحمد مرسي" و جماعه الاخوان من السلطة وهكذا اصبح الاقباط في مرمى النيران من الجماعات المتشددة و تيارات الاسلام السياسي[٣٧].

ومن الملاحظ ان الاحوال بالنسبة للاقباط قد تغيرت في عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" ففي ظل رئاسته انبعثت لديهم امال في تحقيق المساواة والمشاركة السياسية الفاعلة، فعلى الصعيد السياسي حقق الاقباط نسبة عالية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥[٣٨].

وعليه سيظل تساؤل مفاده لماذا سقط الاخوان في مصر بعد عام واحد قضوه في السلطة ؟ وللاجابة عن هذا التساؤل يلاحظ كان سقوط حكم الاخوان في تموز ٢٠١٣، محصلة لعدد من العوامل والمتغيرات المعقدة بعضها ارتبط بأخطاء الاخوان في مرحلة مابعد الثورة واثناء وجودهم في السلطة والبعض الاخر نتيجة لتحالفات قوى الثورة المضادة والدولة العميقة ، فعلى سبيل المثال وخلال مرحلة مابعد الثورة فشل الاخوان في الانتقال من عالم الافكار والتحيزات الايديولوجية والتنظيمية الى عالم السياسات والبرامج الواقعية وماتحمله من مواءمات وتوازنات سياسية

واجتماعية واقتصادية ،اما على مستوى السياسات والتكتيكات فقد فشل الاخوان في التصرف كقوة حاكمة واثقة ولديها رؤية واضحة للمستقبل[٣٩] .

وعلى الرغم من ان الجماعة تمتلك اكبر قدر من الكوادر المهنية من اطباء ومحامين ومهندسين ومدرسين الخ وذلك مقارنة بغيرها من القوى السياسية والاجتماعية الاانها افتقرت للخبرات والمهارات التي تمكنها من تكوين نخبة سياسية بيروقراطية فعالة يمكنها ادارة دولة بحجم وتعقيد مصر ،ونشأت هذه الكوادر في حواضن الجماعة كي يكونوا معارضين لا حكاماً ،بمعنى ان الجماعة لم تعرف منذ نشأتها كيف تتعاطى مع البيروقراطية المصرية او ان يكون لديها رجال حكم وانما ناشطون دعويون بالاساس واذا ماقارنا حقبة الرئيس " عبد الفتاح السيسي" فنرى انه استطاع من تحقيق انجازات امتدت من العام ٢٠١٤- ٢٠١٨ ، تمثلت بتحقيق الانجازات في المشروعات القومية العملاقة حيث تم خلال تلك الحقبة انجاز ١١ الف مشروع على ارض مصر بتمويل وصل الى ٢ تريليون جنيه من ابرزها مشروع قناة السويس الجديدة وتربية مليون رأس ماشيه و٤٠ الف فدان من المزارع السمكية ، كما عمل على تحسين المنظومة الكهربائية وجرى ويتم العمل على انشاء شبكة لنقل الكهرباء تبلغ كلفتها ٦٠ الى ٧٠ مليار جنيه وتم التوقيع على استكشاف وتنمية قطاع البترول وكذلك تنفيذ مشروعات لتنمية حقول الغاز الطبيعي باستثمارات بلغت ١٢ مليار دولار ليصل انتاجها الى ٥ ملايين قدم مكعبة في اليوم بزيادة ١٣% عن المدة مابين ٢٠١٠-٢٠١٤ [٤٠] .

اما على الصعيد المتعلق بالرؤية الامريكية للجماعة فقد صوتت اللجنة القضائية بمجلس النواب الامريكي في ٢٤ شباط ٢٠١٦، بموافقة ١٧ مقابل ١٠ لمصلحة مشروع قانون يدعو وزارة الخارجية الى اعتبار الاخوان المسلمين منظمة ارهابية اجنبية من اجل توفير حماية افضل للامن القومي ، وذلك بناء على مشروع قدمه السيناتور "ماريو دياز بالات " في الثالث من تشرين الثاني ٢٠١٥ ، بمشاركة " تيد كروز" عضو مجلس الشيوخ ، وجاء التبرير للتصويت على هذا القانون للاسباب الاتية[٤١] :

١.هدف الجماعة الاستراتيجي في الولايات المتحدة الامريكية نوع من الجهاد الكبير الذي يسعى لهدم الحضارة الغربية من الداخل .

٢.دعمت الارهاب الاسلامي بصورة مباشرة من خلال جمع الاموال والابتزاز.

٣.سبق وان تم تصنيفها على انها منظمة إرهابية من قبل العديد من حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط.

ولكن فيما بعد وتحديداً في ١٤ نيسان ٢٠١٦ اكد " آن باترسون" مساعد وزير الخارجية لشؤون

الشرق الاوسط امام احدى اللجان الفرعية بمجلس النواب ان موقف الادارة الامريكية ووزارة الخارجية لعدة سنوات يتمثل بأن جماعة الاخوان المسلمين ليست منظمة إرهابية ، واضاف "باترسون" ان الجماعة رفضت العنف قبل اعوام عديدة ،كما انهم يمثلون حزباً سياسياً يحظى بالشرعية في الكثير من دول الشرق الاوسط [٤٢] .

وفيما يتعلق بإدارة الرئيس الامريكي " دونالد ترامب" لم يدرج جماعة " الاخوان المسلمين " على قائمة المنظمات الارهابية لاسباب تتعلق بفكر الحزب الجمهوري الذي اختلف عن سابقه الذي عد الجماعة ارهابية ويجب ان يتم معاملتها اسوة بتنظيم القاعدة الاان هذا التصنيف لم ينفذ ، الا ان ادارة الرئيس الامريكي " دونالد ترامب " صنفت بعض فروع الاخوان بالارهابية والعمل على ملاحقتها مثل " لواء الثورة" و " حركة سواعد مصر" ، فحركة لواء الثورة التي تأسست عام ٢٠١٥ اعلنت مسؤوليتها عن تفجير منشأة للتدريب تابعة للشرطة المصرية وقاموا بإغتيال العميد اركان حرب " عادل رجائي " قائد الفرقة التاسعة المدرعة بالجيش المصري ، اما بالنسبة لحركة " سواعد مصر " فلها ماضي عنيف حاولت اغتيال مفتي الجمهورية المصرية السابق " علي جمعة " كما قتلت الملازم اول " ابراهيم عزازي " وهو ضابط امن وطني [٤٣] .

وفي السياق المتعلق بمجابهة الارهاب حقبة الرئيس " عبد الفتاح السيسي" اكدت الدكتورة "ايمان رجب" خبيرة الامن الاقليمي والقائم بأعمال أرئيس الوحدة العسكرية والامنية لمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بأنه خلال العام ٢٠١٧ ان الحقبة اتسمت [٤٤] :

١- زيادة عمليات مجابهة الارهاب مقارنة بالعمليات الارهابية التي تم تنفيذها بالفعل وانخفضت العمليات الارهابية في العام ٢٠١٧ الى ٢٦٠ عملية مقارنة بعام ٢٠١٦ والتي بلغت ٣٦٥ عملية.

٢- نقل بعض العمليات الارهابية الى منطقة الوادي والدلتا مما يفسر ان هناك تسللاً لبعض العناصر الارهابية من سيناء الى مناطق جديدة مما يقود الى مدى النجاح التي تتبذلها قوات انفاذ القانون في شمال سيناء في مجابهة التنظيمات الارهابية.

٣- نوعية الاهداف الارهابية التي استهدفتها التنظيمات الارهابية خلال عام ٢٠١٧ اذ ان التنظيمات ركزت على استهداف رجال القوات المسلحة والشرطة في شمال سيناء وانهم لايزالون الهدف الرئيس للجماعات الارهابية ،وترمي هذه التنظيمات الى استهداف الاهداف الرخوة والتي تسقط اكبر عدد ممكن من الضحايا المدنيين مثل استهداف كنيسة "مارمينا " بحلوان في ٢٩ كانون الاول ٢٠١٧ .

٤- السمة الاخيرة عمل خلايا صغيرة تتأثر بالتنظيمات الارهابية الكبرى مثل تنظيم داعش ، ويلاحظ صعوبة تتبع هذه الخلايا لان ليس لها قائد معين ، ومن اهم التنظيمات انصار بيت المقدس اذ اوصلت رسائل قدرة هذه التنظيمات على القيام بعمليات ارهابية.

في ضوء ماسبق نرى ان جماعة الاخوان اخفقت في إدارة الدولة بعد ٥٩ عاماً على استعادة مايعدونه الشرعية الدستورية ، لم يستطع نظام الاخوان من احتواء شرائح المجتمع المصري بسبب طبيعتهم الايديولوجية غير القابلة على استلهام شروط الحضارة ومواكبة التطور وطبيعة تكوين المجتمع المصري المتنوع فكرياً واجتماعياً واقتصادياً ،فلم يكرسوا شرعيتهم السياسية عند وصولهم الى السلطة بتحقيق انجازات اقتصادية واجتماعية حقيقية على الارض ، ولم تكن سياستهم منفتحة على شرائح المجتمع بالقدر الذي يدفع بسلطتهم الى الامام وهكذا كان الاخفاق والفشل مصيرهم مع استخدامهم لاساليب قمعية اتجاه المطالب المشروعة مما جعلهم يهوون بسرعة فائقة .

الخاتمة:

طبقاً لما تقدم يلاحظ ان الاحوال السياسية في مصر في عهد الرئيس محمد مرسي" اتسمت في بادئ الامر بأنضمام العديد من التيارات السياسية والدينية ومنهم الاقباط الى جانب الثورة والتي تضم الاسلاميين ايضاً اذ عدت ثورة الشعب على الاستبداد واتسمت الحركات الاحتجاجية الشبابية بسمة التحالف العابر للايديولوجيات الفكرية والدينية وذلك لانهم ركزوا على مطالب موحدة تقريباً مثل الاصلاح السياسي ودعم الفئات الاجتماعية المهمشة ، ولكن فيما انتهج الاخوان المسلمون نهج فرض الافكار والايديولوجية الدينية وهذا لايتناسب مع بلد علماني كمصر اذ اصبحت مصر امام خيار إعادة انتاج الدولة البوليسية واقامة الدولة الاخوانية ، كما سعى الاخوان بمزيج من التطلع للسلطة وعدم الخبرة في ادارتها والعجز عن التعامل مع مراكز القوة فيها، الى التحريض من فلول نظام مبارك اي اركان الدولة الامنية التي حافظوا عليها ويتهمون بعض من رفضوا اقامة الدولة الاخوانية بالتواطؤ مع هذه الفلول وانصار النظام السابق وكانت هذه المعطيات احد اسباب فشل الاخوان وضياع السلطة منهم فضلاً عن فشلهم في ادارة الدولة ومؤسساتها.

وبعد تولي الرئيس" عبد الفتاح السيسي" رئاسة الجمهورية اخذت الوضع السياسي في مصر يميل نحو التحسن التدريجي ، لكن هذا لا يعني عدم وجود ازمات كبيرة تعصف بالنظام السياسي وهي تركة ثقيلة ورثها السيسي عن نظام مبارك و مرسى وبقيت وتبقى علاقته الاخوان المسلمين بالسلطة الحالية علاقة مأزومة ويسودها الشك في ظل الاعتقالات الواسعة لاعضاء الجماعة ونفيهم الى خارج البلاد، فضلاً عن حدوث عمليات ارهابية بين الحين والاخر تطال مناطق مختلفة من مصر، من الملاحظ ان الجماعة عانت وتعاني من صراعات وانقسامات داخلية وتراجع دورها على مستوى المجتمع المصري في الداخل وضعف نشاطاتها السياسية والعملياتية وفقدانها لرؤية

سياسية ، وفيما يتعلق بالنظام السياسي الحالي فأنه يواجه تحديات موروثة من النظم السياسية السابقة ويتركز عمل السلطة بالحفاظ على مبادئ ثورة يناير مع التصدي للارهاب والحصول على الدعم الداخلي والخارجي لمواجته بوصفه الآفة الخطيرة التي يجب مكافحتها لانها تهدد الامن القومي لمصر وتهدد الوحدة الوطنية بين المسلمين والاقباط ، مع الاستمرار بعمليات الاصلاح بمختلف مجالات الحياة واصلاح الخلل الهيكلي في بنى ومؤسسات الدولة مع اقامة علاقات متميزة مع القوى الدولية الداعمة لمصر والاستفادة من الفرص الممنوحة اقصى غايات الاستفادة .

المصادر والهوامش:

١-صلاح محمود محمد،الصراع السياسي على السلطة في مصر(٢٠١١-٢٠١٤) رسالة ماجستير، كليه الاداب و العلوم الانسانية ،جامعة غزه، ٢٠١٥، ص١٢.

٢-جمال رفيق عوض، تجربة الاخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة ٢٥ يناير واثرها على الحياة السياسيه في مصر، رسالة ماجستير، كليه الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية في نابلس،فلسطين،٢٠١٦،ص١٥ .

٣- فخر ابوعواد،الاخوان المسلمين: الانتشار العالمي ومفهوم البيعة والولاء، سلسلة محاضرات ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي، ٢٠١٤، ص٦-٨.

٤- المصدر نفسه، ص١٢-١٣.

(*) محمد نجيب هو قائد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واول رئيس لجمهورية مصر العربية من مواليد العام (١٩٠١- توفي في العام ١٩٨٤) انحدر من اسرة عسكرية فوالده هو يوسف نجيب كان ضابطاً بالجيش المصري بالسودان عرف عن نجيب وطنية العالية اذ تخرج من الكلية الحربية بالسودان وعمل ايضاً ضابطاً في الجيش المصري ، عرف بمناصرته للزعيم سعد زغلول وذهب مع مجموعة من الضباط الى بيت الامة للتعبير عن احتجاجه على نفي زغلول الى جزيرة سيشيل ، انضم الى مجموعة الضباط الاحرار وشارك في حرب فلسطين،اعلن محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ عن اجبار الملك فاروق عن التخلي على العرش لمزيد من التفاصيل ينظر: السيرة الذاتية لمحمد نجيب

www. Najuib.bibalex.org

(*) محمود عبد اللطيف: هو احد اعضاء جماعة الاخوان قام في ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٤ بمحاولة اغتيال فاشلة وذلك باطلاق النار على الرئيس جمال غبد الناصر اثناء خطابه الجماهيري بميدان المنشيه في محافظة الاسكندرية بمناسبة الذكرى الثانية لثورة يوليو تمت محاكمة بمحكمة الشعب وتم اعدامه في ١٢/ ٩/ ١٩٥٤

ينظر: محمود عبد اللطيف وحادثة المنشيه،nasser bibalex.org.common

٥-بشار حسن يوسف ووجيه عفدو علي، مفهوم العنف عند الحركات الاسلامية(جماعة جامعه الموصل، المجلد١١، العدد، ٢٠١١،ص٥٥٢.

٦- المصدر نفسه، ص٥٥٢.

٧- جمال رفيق عواض، مصدر سبق ذكره، ص١٦-، ١٧ ويظر ايضاً:جهاد عودة، سقوط دولة الاخوان ،ط١،كنوز للنشر والتوزيع ،القاهرة ،٢٠١٣،ص ٢٧.

٨- محمد العجاتي ،الحركات الاحتجاجية في مصر :المراحل والتطور ،في مجموعه مؤلفين في كتاب الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان ،البحرين) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١،ص١٩٦.

٩- صلاح محمود محمد حوسو ،مصدر سبق ذكره ،ص١٣.

١٠- زياد حافظ، ثورة يناير في مصر تساؤلات الحاضر والمستقبل ،في مجموعة مؤلفين رياح التغيير في الوطن العربي :حلقات نقاشية عن مصر- سورية –المغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠١١، ص ١٩ ، وينظر: زينة ظافري، ازمة الشرعية وبناء المؤسسات في النظام السياسي المصري ٢٠١١ ،٢٠١٥، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق، والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ابو البواقي، ٢٠١٧ ،ص٣٧-٣٩.

(*) حركة ٦ ابريل: هي حركة من الشباب الذي انتمى لحركة كفاية في بادئ الامر وخرجت منها تاسست نتيجة الاضطرابات العمالية وبالتحديد اضراب عمال المحلة في ٦ ابريل واعتمدت في عملها على وسائل الاتصال الاجتماعي لنقل نشاطاتها وهي على خصام مع نظام مبارك واتهمت بالعمالة وتلقي التمويل من الخارج لمزيد من التفاصيل ينظر : محمود عبد الله ، من الصعود الى الحظر : حركة ٦ ابريل مالها وماعليها ، المركز العربي للبحوث والدراسات ،

www.acrseg.or/aspx

(*)حركة كفاية: تأسست في العام ٢٠٠٤ وهي منظمة سياسية ويتم تعريفها بأنها الحركة المصرية من اجل التغيير وتتكون من تيارات وقوى سياسية مختلفة هدفت الى تأسيس شرعية جديدة في مصر وخاصة بعد تنحية الرئيس محمد حسني مبارك اهم مؤسسيها جورج اسحق وامين اسكندر ومحمد سعيد ادريس واحمد بهاء شعبان وغيرهم ،ينظر: حركة كفاية ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ،مؤسسة كارنيغي للسلام

https;//camegig-mec.org

(*) اعلان القاهرة: :دعا اليه الدكتور ايمن نور زعيم حزب الغد وتبناه الدكتور اسامة الغزالي

حرب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية في العام ٢٠٠٩ ودعا الاعلان انهاء حالة التوريث للسلطة مع تأسيس جمعية وطنية ينتخب ثلثاها ويختار الثلث الاخر من اساتذة الجامعات المتخصصين بالقانون الدستوري وقضاة المحكمة الدستورية والدعوة لتاسيس حياة ديمقراطية وتدعيم اسس العدالة الاجتماعية ،ينظر:محمد فؤاد ، اعلان القاهرة للديمقراطية احياء القضية المصرية ،اليوم السابع،٢٠٠٩/٤/٩/ www.youm٧.com /story

١١-عبد القادر ياسين، مراكمة الشروط الاقتصادية والاجتماعية، في كتاب، احمد بهاء الدين شعبان واخرون، في كتاب ٢٥ يناير مباحث وشهادات ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحه، ٢٠١٣،ص٧٢.

١٢-محمد فرج ،المقدمات السياسية لثورة ٢٥ يناير في مصر الاسباب والتراكمات، في كتاب ٢٥ يناير مباحث وشهادات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة،٢٠١٣، ص١٥٢-١٥٣.

١٤- محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص٨٢-٨٣.

١٥-المصدر نفسه،ص٩٥.

١٦- سيد ضيف الله، المعارضة باعتبارها مصطلحاً سياسياً، في كتاب ٢٥ يناير مباحث وشهادات ،المركز العربي للابحاث ودراسه السياسات، الدوحه،ص ٢٠٥ ، وينظر : هشام العوضي ، الاسلاميون في السلطة :حالة مصر ،مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة ٣٦، العدد ٤١٣، تموز ٢٠١٣، ص ٢٩.

١٧-عمار علي حسين، المستقبل السياسي الى مصر يعد اطاحة حكم الاخوان المسلمين: ترشيح الآتي وتوقع الآتي قريبا ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١٤،ص٦-٧.

١٨- صباح عزوز، دراسة في ثنائية الدين والسياسة: حالة الاخوان المسلمين في مصر، رسالة ماجستير ،كليه الحقوق والعلوم السياسيه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠١٦،ص١٤٧.

١٩- المصدر نفسه،ص١٤٩، وينظر :وحيد عبد المجيد ،ورقة عمل مصر الى اين؟ في مفترق ثلاثة طرق، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٤٠٤ تشرين الاول ٢٠١٢، ص٩.

٢٠- جمال رفيق عوض ،مصدر سبق ذكره،ص٣-٤.

٢١- وحيد عبد المجيد ،ثورات الربيع بعد ثلاث سنوات مصر نموذجاً، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٢١ ،اذار، ٢٠١٤،ص٣٩-٤٠.

٢٢- جمال رفيق عوض، مصدر سبق ذكره، ص،١٠٥-١٠٦.

٢٣-المصدر نفسه، ص١٠٧.

٢٤-بدر حسن شافعي، درس الاخوان من الثورة الى الانقلاب، المعهد المصري للدراسات جمهورية مصر العربية ١٧ /نيسان، ٢٠١٨،ص٣.

(*) مذبحة بور سعيد: وقعت في ١ شباط ٢٠١٢ في ستاد بور سعيد عقب مباراة لكرة القدم بين النادي المصري والاهلي راح ضحيتها حوالي ٧٥ قتيل بحسب اعلان مديرية الشؤون الصحية في بور سعيد وهي اضخم كارثة رياضة ،اذ فاز النادي المصري بثلاث اهداف مقابل واحد للاهلي وبعد اعلان الحكم انتهاء المباراة اقتحم الملعب الالاف ممن يحملون العصي والاسلحة البيضاء وقاموا بالاعتداء على جماهير النادي الاهلي ،بعد ان رفع مشجعي النادي الاهلي شعار (بلد الباله مجبتش رجالة) والتي عدها مشجعو النادي المصري بأنها اهانة لمدينتهم وثبت تقصير رجال الامن في بور سعيد وعلى اثرها طلب مشجعي النادي الاهلي الاقتصاص من الجناة لمزيد من التفاصيل : احداث ستاد بورسعيد ٢٠١٢،ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة

٢٥- صلاح محمود محمد ،مصدر سبق ذكره،ص٩١-٩٢.

٢٦- المصدر نفسه،ص٩٢-٩٣.

٢٧- زينه ظافري، مصدر سبق ذكره، ص٥٣-٥٤.

٢٨-المصدر نفسه، ص٥٤-٥٦.

٢٩- عبد الفتاح السيسي، ويكيبيديا
:http://ar.wikipedia.org./wik

٣٠- الكابوس المصري حرب السيسي على الارهاب، الرصد الاستراتيجي، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، اذار، ٢٠١٧، ص٥.

٣١- باسم جلال القاسم، الاداء الاقتصادي، تحرير د.محسن محمد صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٦، ص١٣-١٦.

٣٢- الرصد الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٨.

٣٣- ابوبكر الدسوقي، مصر والمواجهه الفكرية للارهاب ،مجله السياسة الدولية، القاهرة ،العدد ٢١٠ ،اكتوبر ٢٠١٧،ص٤٦.

٣٤- ايمان خطاب، مقاربة تحليلية لخطابات التطرف الديني لداعش و الاخوان ،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢١٠ ،اكتوبر، ٢٠١٧،ص٨٧،وينظر:خالد حنفي علي،بناء الداخل :مشروطيات فاعلية الدور الاقليمي المصري ، حالة الاقليم ، المركز الاقليمي للدراسات

الاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٩،يوليو ٢٠١٥،ص ٣ وقارن مع : منير اديب ،خريطة التنظيمات الجهادية بعد ٣٠ يونيو ،حالة الاقليم ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة،العدد٧ ،يونيو ٢٠١٤، ص٥-٦.

٣٥- مصطفى أحمد، الاقباط في مصر: الدين والسياسة، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد ٥ ،حزيران، ٢٠١٣،ص٧٤.

٣٦-المصدر نفسه، ص٧٤-٧٥.

٣٧-ثامر جمعه زايد، تطور مواقف الاقلية القبطية تجاه التحولات السياسية في مصر (٢٠١١-٢٠١٥) ،رساله ماجستير ،كليه الاداب والعلوم الانسانيه ، قسم التاريخ والعلوم السياسية ،جامعة الازهر، غزة ،٢٠١٧،ص١١٠-١١٣.

٣٨-المصدر نفسه، ص١١٨.

٣٩- خليل العناني،الاسلاميون في مصر ، جسور للترجمة والنشر ،بيروت ،٢٠١٩، ص ١٢٨-١٢٩.

٤٠-المصدر نفسه ، ص ١٢٩ وينظر ايضاً شيماء بهجت ، بالارقام انجازات السيسي ، www.youm٧.٢٠١٨

٤١-أحمد زغلول شلاطة ، الاسلاميون في السلطة تجربة الاخوان المسلمين في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ٢٠١٧، ص ٢١٣.

٤٢- المصدر نفسه، ص ٢١٤.

٤٣- حنين الوعري، لماذا تدرج امريكا جماعة الاخوان المسلمين على قائمة المنظمات الارهابية www.eremnews.com

٤٤- عمرو عبد العاطي ، الارهاب في مصر :التقييم والتوقعات المستقبلية واستراتيجيات المجابهة، مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد ٢١٢،ابريل ٢٠١٨، ص ٢٦٢-٢٦٣.

المراجع

١- ابوبكر الدسوقي، مصر والمواجهة الفكرية للارهاب ،مجلة السياسة الدولية، القاهرة ،العدد ٢١٠ ،اكتوبر ٢٠١٧.

٢- أحمد زغلول شلاطة ، الاسلاميون في السلطة تجربة الاخوان المسلمين في مصر، مركز

دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ٢٠١٧

٣- احداث ستاد بورسعيد ٢٠١٢،ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة

٤- السيرة الذاتية لمحمد نجيب

www. Najuib.bibalex.org

٥-الكابوس المصري حرب السيسي على الارهاب، الرصد الاستراتيجي، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، اذار، ٢٠١٧.

٦-ايمان خطاب، مقاربة تحليلية لخطابات التطرف الديني لداعش و الاخوان ،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢١٠ ،اكتوبر، ٢٠١٧

٧- باسم جلال القاسم، الاداء الاقتصادي، تحرير د.محسن محمد صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٦

٨-بدر حسن شافعي، درس الاخوان من الثورة الى الانقلاب، المعهد المصري للدراسات جمهورية مصر العربية ١٧ /نيسان، ٢٠١٨

٩- بشار حسن يوسف ووجيه عفدو علي، مفهوم العنف عند الحركات الاسلامية(جماعة جامعه الموصل، المجلد١١، العدد، ٢٠١١

١٠- ثامر جمعة زايد، تطور مواقف الاقلية القبطية تجاه التحولات السياسية في مصر (٢٠١١-٢٠١٥) ،رساله ماجستير ،كليه الاداب والعلوم الانسانية ، قسم التاريخ والعلوم السياسية ،جامعة الازهر، غزة ،٢٠١٧

١١- جمال رفيق عوض، تجربة الاخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة ٢٥ يناير واثرها على الحياة السياسية في مصر، رسالة ماجستير، كليه الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية في نابلس،فلسطين،٢٠١٦

١٢-جهاد عودة، سقوط دولة الاخوان ،ط١، كنوز للنشر والتوزيع ،القاهرة ،٢٠١٣

١٣- حركة كفاية ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ،مؤسسة كارنيغي للسلام

https;//camegig-mec.org

١٤- حنين الوعري، لماذا تدرج امريكا جماعة الاخوان المسلمين على قائمة المنظمات الارهابية

www.eremnews.com

١٥-خالد حنفي علي،بناء الداخل :مشروطيات فاعلية الدور الاقليمي المصري ، حالة الاقليم ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٩،يوليو ٢٠١٥

١٦- خليل العناني،الاسلاميون في مصر ، جسور للترجمة والنشر ،بيروت ،٢٠١٩

١٧- زياد حافظ، ثورة يناير في مصر تساؤلات الحاضر والمستقبل ،في مجموعة مؤلفين رياح التغيير في الوطن العربي :حلقات نقاشية عن مصر- سورية –المغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠١١.

١٨- زينة ظافري، ازمة الشرعية وبناء المؤسسات في النظام السياسي المصري ٢٠١١ ،٢٠١٥، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق، والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ابو البواقي، ٢٠١٧.

١٩- سيد ضيف الله، المعارضة باعتبارها مصطلحاً سياسياً، في كتاب ٢٥ يناير مباحث وشهادات ،المركز العربي للابحاث ودراسه السياسات، الدوحة

٢٠- شيماء بهجت ، بالارقام انجازات السيسي ،

www.youm٧ .٢٠١٨

٢١-صباح عزوز، دراسة في ثنائية الدين والسياسة: حالة الاخوان المسلمين في مصر، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠١٦.

٢٢- عبد الفتاح السيسي، ويكيبيديا

http://ar.wikipedia.org./wik

٢٣- عبد القادر ياسين، مراكمة الشروط الاقتصادية والاجتماعية، في كتاب، احمد بهاء الدين شعبان واخرون، في كتاب ٢٥ يناير مباحث وشهادات ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحه، ٢٠١٣

٢٥- عمار علي حسين، المستقبل السياسي الى مصر يعد اطاحة حكم الاخوان المسلمين: ترشيح الآتي وتوقع الآتي قريبا ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١٤.

٢٦- عمرو عبد العاطي ، الارهاب في مصر :التقييم والتوقعات المستقبلية واستراتيجيات المجابهة، مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد ٢١٢،ابريل ٢٠١٨.

٢٧- فخر ابوعواد،الاخوان المسلمين: الانتشار العالمي ومفهوم البيعة والولاء، سلسلة محاضرات ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي، ٢٠١٤

٢٨- محمد العجاتي ،الحركات الاحتجاجية في مصر :المراحل والتطور ،في مجموعه مؤلفين في كتاب الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان ،البحرين) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١

٢٩- محمد فرج ،المقدمات السياسية لثورة ٢٥ يناير في مصر الاسباب والتراكمات، في كتاب ٢٥ يناير مباحث وشهادات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة،٢٠١٣.

٣٠- محمد فؤاد ،اعلان القاهرة للديمقراطية احياء القضية المصرية ،اليوم السابع،٢٠٠٩/٤/٩/ www.youm٧.com /story

٣١- محمود عبد اللطيف وحادثة المنشيه،nasser bibalex.org.common

٣٢- محمود عبد الله ، من الصعود الى الحظر : حركة ٦ ابريل مالها وماعليها ، المركز العربي للبحوث والدراسات

www.acrseg.or/aspx

٣٣-- مصطفى أحمد، الاقباط في مصر: الدين والسياسة، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد ٥ ،حزيران، ٢٠١٣.

٣٤- منير اديب ،خريطة التنظيمات الجهادية بعد ٣٠ يونيو ،حالة الاقليم ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة،العدد٧ ،يونيو ٢٠١٤.

٣٥- هشام العوضي ، الاسلاميون في السلطة :حالة مصر ،مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة ٣٦، العدد ٤١٣، تموز ٢٠١٣

٣٦- وحيد عبد المجيد ،ورقة عمل مصر الى اين؟ في مفترق ثلاثة طرق، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٤٠٤ تشرين الاول ٢٠١٢

٣٧- وحيد عبد المجيد ،ثورات الربيع بعد ثلاث سنوات مصر نموذجاً، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٢١ ،اذار، ٢٠١٤.